المياه في سوريا:
فرص وتحديات الأمن والسلام
منطقة الدراسة: حوض العاصي

تـحـلـيـلات

أحمد حاج أسعد

٢٩ يونيو ٢٠٢١

الشرق للأبحاث الاستراتيجية

AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH

المحتوى

ملخَّص	٤
الموقع الاستراتيجي لحوض العاصي	٤
منهجية البحث	٥
حوض العاصي في سوريا: الطبيعة والنشاط البشري	٥
استخدام الموارد المائية	٧
حوض العاصي: السياق التاريخي من التكوين إلى الانفجار	٩
الصراع في حوض العاصيوتحوُّل السيطرة الجغرافية للقوى المتصارعة	١١
أثر الصراع في البنية التحتية للموارد المائية	١٣
المياه: من أجل توطيد الأمن وبناء السلام	١٦
الخاتمة	١٦
الاشكال	١٨
المراجع	٢٤
عن المؤلف	٢٥
عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية	٢٥

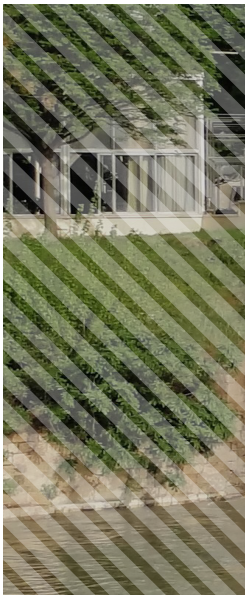

ملخّص: يواجه الحصول على مياه الشُّرب والريّ في سوريا تحديات عِدَّة متراكمة من قبل الصراع، وقد ازدادت في أثنائه، وإن لم يتم تحديدها والتوصُّل إلى حلول مناسبة لها، فإنه سيكون من الصعب تحقيق الاستقرار والأمن والسلام. فمن المؤكَّد أن الاستقرار الاقتصادي والتعايش الاجتماعي واستتباب الأمن والسلم الأهلي مرتبطٌ -إلى حدٍّ كبيرٍ- بدرجة تأمين مياه الشرب والريّ. لذلك فإن رسم استراتيجية مائية قادرة على توزيعٍ عادلٍ للمياه في فترة الانتعاش وما بعد الحرب سيكون عاملًا حاسمًا في تعزيز الترابط الاجتماعي والمصالحة، ومن ثَمَّ تدعيم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمن والسلم الأهلي في سوريا. لقد أُجريت الدراسة على حوض العاصي الذي مثَّل مركزًا أساسيًّا للصراع الدائر في سوريا، فقد تعرَّض قسم كبير من سكَّان حوض العاصي للتهجير الممنهج، كما دُمِّر جزء رئيس من بنيته التحتية. كما أن لحوض العاصي أهمية استراتيجية في أثناء النزاع، وسيكون له أيضًا أهميته في فترة ما بعد النزاع بسبب أهميته السكَّانية والاقتصادية.

١- الموقع الاستراتيجي لحوض العاصي

تتشاطر لبنان وسوريا وتركيا حوض العاصي المتميز بموقعه الجغرافي الاستراتيجي في سوريا، وتنوُّع تركيبته الاجتماعية. حيث يضمُّ حوض العاصي الواقع في القسم الغربي من سوريا أهمَّ شبكة للمواصلات في البلاد، ولا سيما الطريقين M4 (حلب-اللاذقية) وM5 (حلب-حماة-دمشق)، كما يضمُّ شبكة للسكة الحديدية. وتربط هذه الشبكة من الطرق المنافذَ البحرية بالداخل، وكذلك الجنوب مع الشمال. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتاخم لبنان جنوبًا وتركيا شمالًا (الشكل 1).

في عام 2010، كان يعيش في حوض العاصي حوالي 4 ملايين نسمة، أي ما يعادل ربع سكَّان سوريا، يقطن مليون شخص منهم في مدينتي حمص وحماة. وبالإضافة إلى المدن الرئيسة، فإن هناك العديد من المدن والبلدات ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تمثِّل البوابات بين البادية والمعمورة.

من ناحية ثانية، فإن التوزع العِرقي والديني في حوض العاصي يعكس التنوُّع الديموغرافي في سوريا والدول المجاورة والإقليمية. حيث يوجد العلويون في القسم الغربي، والسُّنة في القسم الأوسط والشرقي. ويمثِّل الأكراد الغالبية العظمى في الشمال الشرقي منه الذي يضمُّ اليزيديين أيضًا. كما يشكِّل الإسماعيليون الغالبية العظمى في منطقة سلمية الواقعة شرق حوض العاصي الأوسط. في حين يتركَّز التركمان في مدينة حمص وريفها، لا سميا في منطقة الحولة وبعض القرى في منطقة القصير. أما بالنسبة إلى المسيحيين، فهم يتوزعون في قطينة ومحردة ومصياف وبعض القرى في محافظات حمص وحماة وإدلب. وينتشر الدروز في قلب لوزة والقرى المحيطة بها بمحافظة إدلب. وبالإضافة إلى ذلك، يضمُّ الحوض بعض قرى الشركس والداغستان. كما يضمُّ الحوض العديد من القرى والبلدات التي أسَّستها واستقرت فيها القبائل الرحَّل منذ منتصف القرن التاسع عشر في إطار

مشاريع الاستيطان التي أطلقتها الحكومات المتعاقبة لتوطين البدو الرحَّل منذ العهد العثماني وحتى الخمسينيات من القرن الماضي. وتنتشر هذه القرى في أرياف كافة المحافظات التي تتقاسم حوض العاصي.

٢- منهجية البحث

تمَّ الاعتماد في جمع البيانات عن الأضرار على مستوى القرية على شبكةٍ واسعةٍ من الباحثين، بالإضافة إلى المعلومات الواردة من منظمات المجتمع المدني السورية. وقام بالتحقُّق من البيانات وتحليلها مهندسون زراعيون ومدنيون وفنيون واقتصاديون كان قسم كبير منهم موظفين سابقين لدى وزارات الدولة ومؤسساتها. وكذلك تمَّت دراسة تطور المساحات المرويَّة بالاستعانة بتقنية ومعطيات الاستشعار عن بُعْد. وتمَّ التحقُّق من صحَّة البيانات والتكامل فيما بينها بواسطة برامج نُظُم المعلومات الجغرافية.

٣- حوض العاصي في سوريا: الطبيعة والنشاط البشري

يشكِّل نهر العاصي المجرى المائيَّ الرئيس في الحوض، وترفده مجاري العديد من الينابيع والوديان التي تغذِّيه على امتداد مجراه. ويقطع العاصي مسافة 512 كم تقريبًا من منبعِه في عين الزرقا في لبنان حتى مصبّه في البحر الأبيض المتوسط عند سمنداغ (السويدية) في تركيا. ويعبر في طريقه في سوريا مدينتَيْن كبيريتَيْن: حمص وحماة، بالإضافة إلى مدينة جسر الشغور المتوسطة. ومن أهم الروافد التي تغذِّيه نهرُ عفرين والأسود والساروت والأبيض (الشكل 1). يتميَّز حوض العاصي بتباينات كبيرةٍ في معدَّل الهطول المَطري السنوي بين الغرب والشرق، الذي يتراوح بين 1500 مم في السنة في الغرب، 250 مم في الشرق (الشكل 2). وكذلك فإن معدلات الهطول المطري تتقلَّب من سنة إلى أخرى (الشكل 3). إن التقلبات السنوية في معدل الهطول المطري تؤثر تأثيرًا كبيرًا في الإنتاج الزراعي، الذي يكون سيئًا جدًّا أحيانًا في فترات الجفاف الطويلة.

كذلك فإن خصوبة التربة تتغيَّر من مكان إلى آخر بسبب الطبيعة الجيولوجية في كل منطقة من الحوض. وهكذا نجد أن تباين الهطول المطري واختلاف خصوبة التربة يُسهِم في تنوُّع الإنتاج الزراعي وتكامله في شقيه النباتي والحيواني في حوض العاصي. وفي نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، شهد الحوض انتشارًا كبيرًا لزراعة الأشجار المُثمِرة في كافة المناطق، ولا سيما تلك التي كانت مُخصَّصةً للثروة الحيوانية. فانتشرت زراعة الزيتون في المناطق الشرقية والكرز في القلمون على حساب إنتاج الثروة الحيوانية.

وحتى السنة الزراعية 2011-2012، كان يُزرع في حوض العاصي ما يقارب 40 نوعًا من المحاصيل والخضراوات، من أهمها القمح والشعير والعدس والحمص والخيار والبندورة والبطاطا والشمندر السكري والبصل. وانتشرت في العشرين سنة الماضية زراعةُ النباتات العطرية، كالكمون واليانسون والحبة السوداء والكزبرة، وكذلك الفستق السوداني. ويجدر بالذكر أن حوض العاصي كان من بين أهم المناطق لإنتاج

القطن في سوريا، إلَّا أن زراعته قد تراجعت تراجعًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، حتى إنها مُنعت في بعض المناطق التي تعتمد على الآبار في الريّ، وذلك لتخفيف الضخ الجائر للمياه الجوفية في زراعاتٍ تستهلك الكثير من المياه، وتشجيع الزراعات الشتوية في الوقت نفسِه كالحبوب، ولا سيما القمح.

وفيما يخص الأشجار المثمرة، فإنه يوجد في منطقة حوض العاصي أكثر من عشرين نوعًا من الأشجار المثمرة، من أهمها الزيتون الذي كان مقتصرًا على منطقة عفرين وسرمين وإدلب وحارم، ولكنه ينتشر حاليًا في كافة أنحاء الحوض من حارم وعفرين إلى حدود البادية شرقي حمص وحماة. فقد انتشرت زراعته في مناطق كانت مُخصَّصةً لإنتاج الشعير أو في الأراضي الصخرية والبور المُخصَّصة لرعي الأغنام. ولقد سهَّل الاعتماد على الريّ انتشارَ زراعة الزيتون في مناطق ذات معدلات مَطريَّة منخفضة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى زراعة الكرز، فبعد أن كان محصورًا في جبل الزاوية في أريحا، فقد انتشرت زراعته في القلمون وفي عفرين. أما شجرة الفستق الحلبي، فهي تنتشر بكثرة في مركز حوض العاصي في خان شيخون وكفرزيتا ومورك. وبالإضافة إلى ما سبق، تنتشر زراعة التين والرمان والمشمش واللوز في الحوض ولكن بنسبٍ قليلةٍ (الشكل 4).

ويُقدَّر إسهام حوض العاصي من الإنتاج الزراعي في سوريا بـ 25%، ويأتي معظم الإنتاج من مساحة 300 ألف هكتار مرويَّة من المياه السطحية والجوفية، منها 130 ألف هكتار مزوَّدة بشبكات الريّ الحكومية.

ومن ناحية أخرى، يمثِّل حوض العاصي المركزَ الأول في الصناعات الثقيلة والخفيفة في سوريا، فهو يضمُّ مناطق صناعية مهمة في مدينتي حمص وحماة، بالإضافة إلى الصناعات المنتشرة في المدن المتوسطة والصغيرة الأخرى، كسلمية وسلحب وجسر الشغور. وشهد الحوض مبكرًا تطورًا في ميدان الصناعات التحويلية للإنتاج الزراعي. فقد تمَّ إنشاء معمل تكرير السكر في حمص عام 1948، ومعمل تجفيف البصل في سلمية. وانتشرت بكثرة في الحوض معاصِرُ الزيتون ومعامل البيرين، ومنشآت غزل القطن ونسيجه.

ويضمُّ الحوض مصفاة البترول في حمص التي أُنشئت في عام 1957، بالإضافة إلى معامل الأسمدة الفوسفاتية والآزوتية على ضفاف بحيرة قطينة في عام 1972. وكذلك تسارعت وتيرة إنشاء المصانع المتوسطة والصغيرة في الحوض مع الانفتاح الاقتصادي[1] في مطلع عام 1990، وكان معظمها يتبع للقطاع الخاص. وهكذا وصل إسهام المنشآت الصناعية في حوض العاصي في الإنتاج الصناعي[2] في سوريا إلى أكثر من 30%.

٤- استخدام الموارد المائية

مثَّل توسيع المساحة المرويَّة بهدف زيادة مردود وحدة المساحة والإنتاج الزراعي أولويةً من أولويات التنمية الاقتصادية في بدايات القرن الماضي. فقد قامت سلطة الانتداب بإعادة تأهيل شبكات الريّ في منطقة القصير. ورُفِع جدار سد بحيرة قطينة ثلاثة أمتار. ومُدَّت قنوات الريّ إلى سهول الرستن وسهول حماة بطول 71 كم لتروي حوالي 10800 هكتار$^{3-4}$ (De Vaumas,p. 473).

وفي مطلع عام 1950، أطلقت الدول المتشاركة في حوض العاصي سياساتٍ تنمويةً أسهمت في تحولاتٍ كبيرةٍ في البيئة المائية للحوض. فقد جفّفت مستنقعات الغاب والروج في سوريا في عام 1959 والعمق في تركيا، وذلك لاكتساب أراضٍ زراعية جديدة. كما تمَّ إنشاء العديد من السدود وشبكات الريّ العامَّة التي أدت إلى زيادة المساحة المرويَّة والإنتاج الزراعي وتحسين المردود.

ولم تقتصر زيادة المساحة المرويَّة على الأعمال الحكومية العامَّة، فقد قام المزارعون بحفر الآبار الخاصَّة لاستجرار المياه الجوفيَّة للريّ.

في الحقيقة، يمكننا القول إن حوض العاصي قد تحوَّل إلى ورشة للمنشآت المائية العامَّة والخاصَّة. وهكذا بلغت المساحة المُغطَّاة بشبكات الريّ 130 ألف هكتار. وتشمل هذه المساحة سبع شبكات ريٍّ عامَّة كبيرة (القصير، حمص-حماة، تلدو، العشارنة-طار العلا، الغاب، الروج، عفرين). بالإضافة إلى العديد من شبكات الريّ صغيرة المساحة (برج عبد اللو، الغزالة). وكذلك تمَّ بناء 41 سدًّا في القسم السوري من حوض العاصي. وتختلف هذه السدود في أحجامها ووظائفها. إذ تبلغ سَعة بحيرة سد الرستن 210 مم^3، وهو الأكبر حجمًا في حوض العاصي، في حين أن بحيرة قطينة هي الأكبر مساحةً؛ إذ تصل مساحتها في الذروة إلى 60 كم^2 بطاقة تخزينية تبلغ 200 مم^3. أما فيما يتعلَّق بأغراض السدود، فهي أغراض متنوِّعة: توليد الطاقة، وتنظيم الجريان، ودرء الفيضانات، وتخزين المياه، وتأمين مياه الشرب، وتأمين المياه للمواشي، وترشيحية لدعم المياه الجوفية. وقد يكون أحد السدود متعدِّد الوظائف كما هو الحال بالنسبة إلى سد الرستن.

أما فيما يتعلَّق بالنشاط الفردي الخاص، فهو لا يقلُّ أهميةً عن نشاط القطاع العام. فقد استثمر في ميدان استغلال المياه الجوفية من خلال حفر الآبار، فازداد الاعتماد على الريّ من المياه الجوفية في بداية الثمانينيات. وبلغت نسبة المساحات المرويَّة بهذا المورد 60% من إجمالي المساحة المرويَّة، وبلغ عدد الآبار الخاصَّة المستثمرة حتى عام 2010 نحو 60000 بئر، تروي حوالي 165000 هكتار (الشكل 5). لقد تأثَّر التحوُّل من الزراعة البعليَّة للزراعة المرويَّة بالاعتماد على المياه الجوفية بعوامل اقتصادية محلية وإقليمية ودولية. ففي بدايات الخمسينيات، شجَّعت فورة ارتفاع أسعار القطن العالمي إبَّان الحرب الكورية على زراعته وعلى حفر الآبار، حيث لا توجد موارد مائية سطحية لريّ القطن. وأسهم المستثمرون من سكَّان المدن في ذلك من خلال دعمهم للمزارعين المتحمسين لزراعة القطن. وهكذا

انتشرت زراعة القطن في مساحاتٍ واسعةٍ من حوض العاصي، خاصةً في سلمية وريفها وفي ريف حماة الجنوبي والقصير وعفرين. وأدى ذلك إلى استنزافِ المخزون المائي الجوفي لبعض المناطق، وهبوطٍ حادٍّ في مستوى المياه الجوفية في مناطق أخرى. وكذلك فإن استنزاف المياه الجوفية قد أدى إلى تغيُّر حركة المياه الباطنية. وتلا ذلك -لا سيما في المناطق المعتمدة على المياه الجوفية في الريّ- الأزمات المعروفة التي ترافق الجفاف ونقص الموارد المائية، كالفقر والهجرة من الريف للمدينة.

وفي منتصف ثمانينيات القرن الماضي، تبنَّت الحكومة مبادرة الاكتفاء الذاتي، ووضعت المحفزات لزيادة الإنتاج، وخاصةً إنتاج القمح، ومنها تقديم القروض بمعدلاتٍ منخفضةٍ للفائدة. وكانت تُقدّم كقروض متوسطة لحفر الآبار وتجهيزها أو كقروض قصيرة لتأمين مستلزمات الإنتاج وإصلاح المعدات بهدف التحوُّل إلى الزراعة المرويَّة. وقد تزامنت هذه السياسة مع وصول الأموال من المغتربين السوريين، وخاصةً من أولئك المقيمين في دول الخليج الذين جذبهم الاستثمار في القطاع الزراعي «التحوُّل إلى الزراعة المرويَّة». وقد توزَّع حفر الآبار في كافة أرجاء الحوض مع كثافة كبيرة في مناطق القصير وسلمية ومحردة وكفرزيتا والهبيط. ولم يقتصر حفر الآبار على المناطق البعليَّة، وإنما أيضًا الأراضي التي تغطيها شبكات الريّ؛ لأن هذه الأخيرة لم تعُد قادرةً على تغطية الحاجات المائية للمساحات المزروعة، وذلك بسبب انخفاض تدفُّق الينابيع وتدنِّي كفاءة نقل المياه في أقنية الريّ.

أما فيما يتعلَّق بمياه الشرب، فقد كانت شبكة تزويد مياه الشرب تصل إلى أغلب القرى والمدن في سوريا. ففي عام 2010، بلغت نسبة السكَّان الذين يحصلون على المياه 96% في المناطق الحضرية، و88% في المناطق الريفية. لكن هذا لم يمنع من النقص في حجم الاحتياج وجودة المياه. فبحسب بيانات وزارة الموارد المائية لعام 2010، فإن معدَّل حاجة الفرد من المياه يتراوح ما بين 55 و75 لترًا في اليوم لكل شخص.

تشير معطيات وزارة الصحَّة إلى أن 6% من العيّنة المدروسة (8610) عن نوعية المياه في سوريا كانت مُلوَّثةً بالقولونيات. ومن المحتمل أن يكون معدَّل التلوث في حوض العاصي مرتفعًا، بسبب غياب محطات معالجة مياه الصرف الصحي للمدن الواقعة في الحوض التي تصبُّ في مجرى العاصي.
تمثِّل المياه الجوفية مصدرًا رئيسًا لمياه الشرب للمدن والأرياف، ففي حوض العاصي يوجد ما يقارب 1500 محطة ضخ كهربائية، وغالبًا ما تكون محطات صغيرة. إلَّا أن هناك بعض الاستثناءات، مثل: محطة اللج التي تروي 39 قرية، ومحطة نبع الفوار التي تروي 16 قرية، ومحطة الشومرية التي تروي 10 قرى، ومحطة بلبل التي تروي حوالي 16 قرية، ومحطة برج عبد اللو التي تروي 7 قرى.
أما بالنسبة إلى مدينة حمص، فهي تتزوَّد بمياه الشرب من عين التنور وعين السمك. وأما شبكة حماة-سلمية بالإضافة إلى تزويدها هاتين المدينتين، فإنها تزوِّد القصير وقطينة والرستن بالإضافة إلى 65 قرية تتوزَّع على طول الشبكة. وتتغذَّى هذه الشبكة من نهر العاصي من مأخذ العميري على الحدود السورية اللبنانية.

٥- حوض العاصي: السياق التاريخي من التكوين إلى الانفجار

إن المستوى المنخفض لمجرى نهر العاصي عن مستوى الأراضي الزراعية المجاورة، ومروره في أغلب الأحيان في أخاديد عميقة في مناطق شبه جافة، شكّلا حافزًا لتطوير هندسة الإنشاءات المائية لتجاوز هذا العائق الطبوغرافي الذي يمنع المزارعين من الاستفادة من مياه النهر لريّ أراضيهم. وتشير الدراسات إلى أنه تمَّ إنشاء شبكات الريّ والسدود المائية منذ العصر البرونزي، وقد يعود تاريخ بعض هذه الإنشاءات إلى قبل ذلك في حوض العاصي الأعلى. إلَّا أنه من الثابت أن العهدين الروماني والبيزنطي قد تميَّزا بتطوُّر المنشآت المائية في الحوض، كالنواعير الشهيرة التي ما يزال بعضها يعمل حتى الآن في مدينة حماة، وقد تمَّ إعادة تأهيل قسمٍ من شبكات الريّ، ففي عام 1920[5] تمَّ تأهيل شبكة ريّ القصير وزيادة ارتفاع الجدار البازلتي لسدٍّ بحيرة قطينة.

بدأت خطة تجفيف سهل الغاب في عام 1956، فقد تمَّ كسر العتبة البازلتية في موقع قرقور، التي يبلغ عرضها بين 11 و30 مترًا، وسماكتها بين 4 و6 أمتار، وتمَّ البدء بتجفيفه في عام 1958 من القرن الماضي، ومن ثَمَّ تمَّ إنشاء شبكات الصرف والريّ أيضًا. وفي هذه الأثناء، تمَّ تجفيف مستنقع سهل الروج. وفي أثناء تنفيذ المشروعَيْن، حصلت تغيرات سياسية واقتصادية جذرية متمثلة في الوحدة بين سوريا ومصر في 22 فبراير/ شباط 1958، ثم الانفصال الذي وقع في 28 سبتمبر/ أيلول 1961، وبعد ذلك الانقلاب العسكري الذي أوصل حزب البعث إلى سدَّة الحكم في 8 مارس/ آذار 1963 في سوريا. ولقد أسهمت بعض هذه التحولات السياسية وأدواتها الاقتصادية -كالتأميم والإصلاح الزراعي- في إحداث تغيراتٍ في البنية الهيكلية الاجتماعية والاقتصادية من خلال رسم خارطة جديدة للقوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على الساحة السورية. فقد تمَّ توزيع أراضي كبار المُلَّاك المصادَرة في سوريا. كما شمل الإصلاح الزراعي كبار المُلَّاك في حوض العاصي في كلٍّ من طار العلا والعشارنة وسهل الروج ومنطقة معرة النعمان وحارم وسهول حمص والقصير وعفرين، وَفْقَ قانون الإصلاح الزراعي رقم 161 بتاريخ 11 يونيو/ حزيران 1958 وتعديلاته بالقانون رقم 3 بتاريخ 20 فبراير/ شباط 1962، وتوزيع أراضيهم على الفلاحين (محدودي الملكية أو الفلاحين بلا أرض). وكذلك فقد تمَّ توزيع أراضي الغاب المستصلحة في عام 1969 على الفئات السابقة نفسِها، فكان النصيب الأكبر منها لسكَّان الجبال المحيطة بسهل الغاب والعشارنة، كطار العلا وجبل الزاوية والجبال الساحلية[6]. وتحوَّل سكَّان جبل الزاوية وسكَّان الجبال الساحلية، الذين كانوا يمثلون الخزان البشري للعمالة الزراعية عند كبار المُلَّاك، إلى قاعدة شعبية لحزب البعث المعارض في ذلك الحين بعد انتفاعهم من الإصلاح الزراعي في عهد الوحدة، وبعد الانفصال تابع حزب البعث تطبيقه بعد وصوله للسلطة في عام 1963، وتبع ذلك توزيع أراضي الغاب والروج على الفلاحين. وتكْمُن أهمية هذه القاعدة الشعبية من وجودها في أكثر الأماكن استراتيجيةً؛ حيث تضمُّ حمص وحماة وسلمية ومعرة النعمان وخان شيخون وعفرين، بالإضافة إلى مدن وقرى على تواصلٍ وثيقٍ مع مدن وقرى حوض العاصي، مثل سراقب وسرمين وحواضر البادية السورية. وكانت هذه المدن تضمُّ أغلبية كبار مُلَّاك الأراضي الزراعية (الإقطاعيين) والزعماء السياسيين من كبار المُلَّاك ومنافسيهم من الطبقة الوسطى. فقد تحوَّل حوض العاصي إلى خزانٍ بشريٍّ من

المستفيدين الجدد، مشكلًا طبقة اقتصادية-اجتماعية ناشئة متنوّعة الأعراق والأديان، توحّدها ذاكرتها عن «المظالم» التي تعرَّضوا لها من طبقة الإقطاع وكبار المُلَّاك السابقة، التي فُتح لها المجال للصعود على السُّلم السياسي والإداري بقيادة الطبقة الوسطى[7].

لقد تعرَّضت العلاقة الحميمية بين القيادة البعثية وقاعدتها الشعبية -التي استمرت أكثر من ثلاثة عقود- إلى الترهُّل في نهاية التسعينيات في القرن العشرين، حيث اتبعت الحكومة سياسةً تبتعد عن دعم قاعدتها الشعبية، خاصةً الفلاحين. ولقد تعزَّز هذا الابتعاد مع وصول بشار الأسد إلى هرم السلطة في سوريا عام 2000، وتبنِّي ودعم سياسة الانفتاح وسياسة السوق الاقتصادي-الاجتماعي، التي أحدثت تغيراتٍ بنيوية عميقة في هيكلية العلاقات بين القاعدة ورأس الهرم. فقد عزَّزت السُّلطة العليا علاقاتها مع كبار رجال الأعمال التقليديين والمُحدَثين. فقد كانت الحكومة هي من يشتري ويحدِّد أسعار الإنتاج الزراعي للمحاصيل الاستراتيجية -كالقمح والقطن- على أساس التكاليف. وبينما ظلَّت أسعار شراء المحاصيل ثابتةً منذ عام 1996 وحتى عام 2007، فإن أسعار المدخلات الزراعية وتكاليف الأعمال الزراعية من فلاحة وبذار وحصاد قد تضاعفت مرتَيْن أو ثلاث مرات، مما أدى إلى تدهورٍ كبيرٍ في الإنتاج الزراعي، ومن ثَمَّ انخفاض دَخْل المزارعين والعاملين في الميدان الزراعي.

كما تمَّ التخلي -ضمن سياق سياسة السوق الاجتماعي-الاقتصادي- عن دعم المحروقات في عام 2007، وكذلك عن دعم الأسمدة في السنة التالية، مما أدى إلى صدمة كبيرة عند المزارعين. وقد أدت السياسة الاقتصادية المتبعة التي ترافقت مع سنوات جفاف متتالية، منذ عام 2006، إلى إفقارٍ شديدٍ لدى طبقة الفلاحين[8]. وتشير معطيات المصرف الزراعي التعاوني إلى أن معدَّل تحصيل الدَّيْن الذي كان يبلغ 81.56% في عام 2000 لم يتعدَّ 39.69% في عام 2008[9]. إن المحاولات البسيطة التي تبنَّتها الحكومة لتخفيف صدمة إلغاء الدعم عن المازوت والأسمدة بالدفع المباشر لم تكن فعَّالةً لأسباب إدارية معقَّدة. فقد أدخلت صغار المزارعين في دوَّامة بيروقراطية داخل دوائر الدولة المختلفة: المصالح العقارية، والسجل المدني، والمصالح الزراعية، والمصرف الزراعي التعاوني. فقد حالت بهم دون الحصول على التعويضات المقدَّمة.

في الواقع، لقد ولَّد هذا الانعطاف الشديد في سياسات «الحكومة الإصلاحية» لدى القاعدة الشعبية شعورًا بالتهميش من الدولة التي تخلَّت عنها لصالح فئة محدودة من كبار المستفيدين.

إن تحليل المعطيات والخطط والاستراتيجيات المرتبطة بالقطاع الزراعي التي اتبعتها السلطات، يبيِّن أنها لم تستهدف انهيار القطاع الزراعي بحدِّ ذاته فقط، وإنما أيضًا إفقار المزارعين وتهميشهم.
إن جملة هذه الإجراءات تشير إلى أن هناك توجُّهًا لدى المتنفذين بالسُّلطة إلى إعادة نظام الملكيات الكبرى عن طريق إفقار المزارعين بهدف تسريع تخلِّيهم عن أرضهم وبيعها. فقد شهد العقد الأول من القرن الجاري حركةً نشطةً لبيع الأراضي الزراعية، مما أدى إلى تزايد طبقة الفلاحين بلا أرض، الذين هاجر معظمهم إلى المدن الكبرى لينضموا إلى قاطني عشوائياتها.

من ناحية أخرى، فإن المعايير التي اتبعتها السياسة الحكومية لمكافحة الفساد المستشري في مختلف قطاعات الدولة السورية لم تكن إلَّا أداةً حوَّلت الوضع من منظومة الفساد الصغير المكوَّن من آلاف المستفيدين إلى منظومة الفساد الكبير لصالح عددٍ محدودٍ من المستفيدين. فقد تمَّ إقصاء الغالبية العظمى من المستفيدين من منظومة الفساد الصغير باستثناء عددٍ محدودٍ منهم استطاع الالتحاق بمنظومة الفساد الكبير. ويجدر الإشارة هنا إلى أن شريحةً كبيرةً من المتضررين من مكافحة الفساد الصغير هم من سكَّان حوض العاصي.

لقد أسهمت هذه السياسة في تحويل قطاعٍ كبيرٍ من السكَّان إلى خصمٍ جديدٍ للنظام الحاكم، الذي كان بالأمس داعمًا له، وهو يتكوَّن من المزارعين المُفقرين وطبقة المُبعَدين عن نظام الفساد من موظفين وشبكة المتنفذين السابقين وشريحة كبيرة من رجال الأمن والشرطة. فلم تعُد طبقة المعارضين التقليدين الذين تمَّ إخمادهم من قِبَل النظام بعد أحداث حماة وجسر الشغور في الثمانينيات، والمعارضين الذين شكَّلوا حركة ربيع دمشق وحدهم، فقد بدأ تبلور طبقة اجتماعية واقتصادية جديدة يجمعها التخلُّص من النظام الحاكم. ومن ثَمَّ فقد تحوَّل حوض العاصي من قاعدة شعبية مستفيدة من النظام وداعمة لسياسته، أو على الأقل صامتة على ممارساته، إلى أكثر البيئات احتقانًا ضده. إن الحراك الشعبي الذي بدأ في الجنوب سرعان ما انتقل وبقوة إلى حوض العاصي. فقد شهدت مزارعه وقُراه وكبرى مدنه في القلمون وحمص وحماة وسلمية ومعرة النعمان وجسر الشغور وعفرين حراكًا شعبيًّا مناوئًا للنظام. ففي يوليو/ تموز من عام 2012، خرجت حوالي نصف أراضي حوض العاصي عن سيطرة النظام، بما فيها شبكات الريّ مثل القصير والروج وتلدو، وجزء من سهل الغاب وشبكة ريّ حمص-حماة وعفرين. لقد تحوَّل حوض العاصي بعد ذلك إلى مركزٍ أساسيٍّ للصراع، وشهد أعنف النزاعات وأكثرها دمويةً وديمومةً. وأصبح الوضع حاليًا شبه مستقر في معظم أنحاء سوريا، إلَّا أنه لم يُحسم بعدُ في حوض العاصي، حيث ما تزال عمليات انتهاك منطقة خفض التصعيد مستمرةً في الحدود الفاصلة بين قوى النظام وقوى المعارضة في الشمال السوري.

٦- الصراع في حوض العاصي وتحوُّل السيطرة الجغرافية للقوى المتصارعة

في بداية عام 2013، لم يكن في يد قوات النظام والقوات الرديفة سوى 40% من إجمالي أراضي حوض العاصي. فقد كانت السيطرة في حوض العاصي تتوزَّع على النحو التالي: 40% لكلٍّ من قوات النظام وقوات المعارضة، و20% هي مناطق صراع في مركز الحوض وجنوبه. أما فيما يتعلَّق بالمناطق الشرقية ضعيفة الكثافة السكَّانية، فقد عرفت الكرَّ والفرَّ من كلا الطرفَيْن. والجدير بالذكر هنا أن تنظيم داعش لم يتمكَّن من الولوج جغرافيًّا في حوض العاصي إلَّا في مناطق محدودة في أطرافه الشرقية وبعض مناطق القلمون، وذلك لفترات قصيرة. وقد تمَّ طرده من قِبَل فصائل المعارضة المحليَّة قبل التدخُّل الدولي ضد تنظيم داعش.

في هذه الفترة، كانت السيطرة على الأراضي في حوض العاصي مرتبطةً إلى حدٍّ كبيرٍ بالتوزع الديني-العِرقي في المنطقة. ففي الحوض الأوسط يوجد العلويون في القسم الغربي، والسُّنة في القسم الشرقي منه، ويوجد في كلا الطرفَيْن المسيحيون والشركس والداغستان والدروز والتركمان والشيعة والإسماعيليون. أما في الشمال الشرقي، فالغالبية هم من الأكراد. أما في القصير، فهناك تداخل بين القرى المسيحية والشيعية والتركمانية والسُّنية والعلوية.

وفي يوليو/ تموز 2013، تدخَّل حزب الله في منطقة القصير وهجَّر سكَّان معظم القرى السُّنية واعتبرها منطقة عسكرية. وفي عام 2014، استطاع النظام السيطرة على قارة، وقام بحصار كلٍّ من الرستن والحولة اللتين تعرضتا لقصف شديد. وفي عام 2014 أيضًا، وعلى الرغم من تمكُّن حزب الله وقوى النظام من السيطرة على القصير وجبال القلمون، فإن قوى المعارضة أبدت مقاومةً في الشمال، وأصبح الحوض منقسمًا إلى قسمَيْن: 50% لكل جهة منهما، وأصبح مركز الحوض (الرستن والحولة) محاصرًا ومعرضًا للقصف من قِبَل قوات النظام وحلفائه. وكذلك استهدف القصف الشديد كرناز وكفرنبودة وكفرزيتا ومورك. وفي نهاية عام 2014 وبداية عام 2015، تغيَّر ميزان القوى، فأسفر ذلك عن تحولاتٍ في السيطرة العسكرية على الأرض. إذ تمكَّنت قوات المعارضة من الوصول إلى مورك بعد سيطرتها على معسكر وادي الضيف، وإلى جسر الشغور بعد تقدُّمها على محور إدلب ومعسكر القرميد والمسطومة وأريحا وأورم الجوز. ولقد وضع التقدُّم السريع قوات النظام في حرجٍ شديدٍ، وأصبحت كفَّة قوات المعارضة راجحةً، وتحوَّلت خطوط المواجهة إلى الطرف الغربي للغاب. وفي منتصف مايو/ أيار، تدخَّل الطيران الأمريكي لينفذ عملية ضد إحدى مجموعات المعارضة ليوقف زحفها باتجاه اللاذقية[10]. أما بالنسبة إلى النظام، فقد طلب المساعدة من روسيا التي تدخَّلت في مطلع مايو/ أيلول 2015.

وبعد تدخُّل الطيران الروسي، استعادت قوات النظام والقوى الموالية لها مناطقَ من حوض العاصي وَفْقَ إجراءين: الأول كان توافقيًّا، كما هو الحال في منطقتَي الرستن والحولة ذات الأغلبية التركمانية، حيث تمَّ انسحاب قوى المعارضة من تلك المنطقتَيْن تحت حماية روسية-تركية، ومن تبقى من السكَّان ظلوا تحت حماية الشرطة العسكرية الروسية. أما في بقية المناطق فكان الحل عسكريًّا، إذ شنَّت قوات النظام والطائرات الروسية حملة عسكرية وَفْقَ سياسة الأرض المحروقة، شملت المدارس والمشافي، مما أدى إلى تهجيرٍ كاملٍ للسكَّان لأكثر من 150 قرية وبلدة.

أما فيما يتعلَّق بمنطقة عفرين، فبعد أن كانت قوات حماية الشعب (قوات سوريا الديمقراطية حاليًّا) تسيطر عليها منذ عام 2012، تدخَّل الجيش التركي مع «الجيش الوطني (فصائل الجيش الحر)» في 22 يناير/ كانون الثاني 2018، واستطاعا السيطرة عليها وطرد قوات حماية الشعب منها. وأحكما السيطرة عليها في 25 مارس/ آذار من العام نفسِه.

إن القوى المسيطرة على حوض العاصي حاليًا، هي قوات النظام والقوات الرديفة: حزب الله، والجيش الحر، والجيش الوطني، وجبهة تحرير الشام، وأحرار الشام. وكذلك فإن كلًا من الجيش التركي والجيش الروسي موجودان في حوض العاصي.

٧- أثر الصراع في البنية التحتية للموارد المائية

7.1 الحصول على مياه الشرب في فترة الصراع

تعرَّض قطاع مياه الشرب إلى أضرار جمَّة بعد الحراك الشعبي الذي سرعان ما تحوَّل إلى صراع مُسلَّح. فقد أصبح الحصول على مياه الشرب من قِبَل الأهالي متعذرًا، وتعرَّض السكَّان إلى الأمراض الناجمة عن شرب المياه الملوَّثة. فإن أكثر من 65% من السكَّان القاطنين في الحوض يحصلون على أقل من 20 لترًا للفرد في اليوم. وهي الكميَّة الدنيا المحدَّدة من قِبَل منظمة الصحة العالمية في حالة الطوارئ.

كان انقطاع المياه في البداية محصورًا في المناطق الخارجة عن سيطرة القوى العسكرية الموالية للنظام، وذلك لعدم توفُّر الطاقة أو تضرُّر المحطة، فقد توقَّفت المؤسسات الحكومية المسؤولة عن تزويد محطات المياه بالطاقة وعن تزويد الخدمات للمناطق التي سيطرت عليها قوى المعارضة. وفي كثيرٍ من الأحيان، لحقت الأضرار بالمحطات أو خزانات المياه بسبب القصف المتعمد أو غير المتعمد أو النهب، مما أخرج المحطات عن الخدمة. أما بالنسبة إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام، فقد كانت خدمات المياه أفضل نسبيًا مقارنةً بالمناطق الخاضعة لسيطرة قوى المعارضة، إلَّا أنه بعد مرور سنتَين من الأزمة أصبح الحصول على مياه الشرب متماثلًا في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام كما في تلك الخارجة عن سيطرته.

إن الأمر يختلف فيما يتعلَّق بشبكات تزويد المياه الكبيرة التي تمرُّ في مناطق متعدِّدة السيطرة، كشبكة مياه العميري (حماة-الرستن-سلمية)، فهي لم تتوقف في أثناء الصراع باستثناء توقفات لفترة قصيرة، حيث سرعان ما يتمُّ إصلاح الأعطال. فشبكة المياه حماة-سلمية تضررت شمال غرب منطقة الوعر في 26 يناير/ كانون الثاني 2014، وتمَّ إصلاحها خلال ثلاثة أسابيع. في حين أنه تمَّ قطع المياه عن القرى التي كانت تستفيد من هذه الشبكة، ولا سيما تلك التي كانت تقع خارج سيطرة النظام قبل أن يعود ويسيطر عليها، كقرية الدار الكبيرة.

كذلك توقَّفت محطة عين التنور وعين السمك عن تزويد مدينة حمص، فقد انقطعت المياه عن بعض الأحياء لفترات قصيرة خلال عام 2014، كباب سباع والقرابيص والقصور والخالدية والحميدية والنزهة ودير بعلبه وجب الجندلي وجورة الشياح والمدينة القديمة. وكذلك فإن العدد المحدود للسكَّان الذين سُمح لهم بالعودة إلى قراهم في القصير في عامي 2019 و2020 ما زالوا يعانون نقصًا حادًا في مياه الشرب.

7.2 الحصول على مياه الريّ

تعـرَّض القطـاع الزراعـي بشـقيه النباتـي والحيوانـي لتدهـور شـديد خـلال الصـراع، بسـبب تعـرُّض بنيتـه التحتيـة للتخريـب. وكان الضـرر الأكبـر الـذي لحـق بالإنتـاج النباتـي ناجمًـا عـن توقـف الريّ، سـواء مـن شـبكات الـريّ العامـة أو الآبـار الخاصـة ونقـص المـواد الضروريـة للإنتـاج الزراعـي. فبالإضافـة إلـى التهجيـر الممنهـج للمزارعيـن مـن بعـض المناطـق، فقـد تعـرَّض أكثـر مـن ثلثـي سـكَّان الحـوض للنـزوح علـى الأقـل لمـرة واحـدة. لفـد خـرج قسـمٌ كبيـرٌ مـن البنيـة التحتيـة للـريّ عـن الخدمـة؛ إمـا لأنهـا دُمـرت بالقصـف فـي أثنـاء المعـارك، وإمـا بسـبب مـرور الآليـات العسـكرية أو النهـب. ففـي بعـض الشـبكات، تـمَّ قطـع الميـاه عـن قنـوات الـريّ وانخفضـت المسـاحة المرويَّـة فـي حـوض العاصـي لأكثـر مـن 50%، نتيجـة توقـف شـبكات الـريّ السـبع التـي تُنتـج نصـف الإنتـاج الزراعـي فـي حـوض العاصـي بشـكلٍ كُلـيّ أو جزئـيّ. أمـا بالنسـبة إلـى الآبـار الخاصـة، فقـد تعـرَّض قسـمٌ كبيـرٌ منهـا للتدميـر أو النهـب.

كمـا تـمَّ قطـع شـبكات الـريّ فـي منطقـة القصيـر فـي عـام 2011، وتوقَّفـت شـبكة حمـص وحمـاة التـي تتغـذى مـن بحيـرة قطينـة بعـد إغـلاق القنـاة الرئيسـة فـي عـام 2012، وقـد أُصيبـت أقنيتهـا الثانويـة بأضـرار كبيـرة. وكذلـك توقَّفـت شـبكة سـهل الـروج والحولـة بشـكلٍ كُلـيّ. وقـد كان القطـع جزئيًّـا فـي شـبكة سـهل الغـاب وطـار العلا-العشـارنة، وشـبكة عفريـن (الشـكل 6).

وفـي منطقـة القصيـر، تـمَّ نهـب معـدات 2620 بئـرًا مـن أصـل 6342 بئـرًا[11]. كمـا سُـرق أكثـر مـن نصـف معـدات الآبـار، فقـد تـمَّ سـرقة تجهيـزات 5565 بئـرًا مـن أصـل 11460 بئـرًا. وأصبـح حوالـي 20500 هكتـار مـرويّ مساحاتٍ بعليَّـة. لكـن بعـد سـيطرة قـوات النظـام وحـزب الله علـى منطقـة القصيـر، تـمَّ تخريـب الآبـار المتبقيـة ونهبهـا، وظلَّـت الأراضـي دون اسـتثمار لمـدَّة موسـمَيْن زراعيَّيْـن، إلا أنـه بعـد ذلـك بـدأ الضبـاط المسـيطرون علـى تلـك المناطـق بتأجيـر الأرض إلـى مسـتثمرين. واعتمـد معظـم هـؤلاء المسـتثمرين علـى الزراعـة البعليَّـة، فـي حيـن أن البعـض الآخـر قـام بإعـادة تجهيـز الآبـار للـريّ.

وفيمـا يتعلَّـق بريـف حمـاة، فـإن نسـبة الأضـرار تتفـاوت كثيـرًا. ففـي حيـن أن الأضـرار محـدودةٌ ومرتبطـةٌ بأسـعار مسـتلزمات الإنتـاج فـي المناطـق التـي كانـت تسـيطر عليهـا قـوات النظـام كمحـردة، فإنهـا تبلـغ ذروتهـا فـي مـورك وكفرنبـودة، حيـث 42% مـن الآبـار قـد خُربـت ورُدِمـت وسُـرقت معـدات 71% منهـا. أمـا فـي كفرزيتـا وكرنـاز والهبيـط وقلعـة المضيـق، فـإن التراجـع يُقـدَّر بأكثـر مـن 60%، بسـبب نقـص الطاقـة والتخريـب الـذي حصـل لـ 5% مـن الآبـار ومعداتهـا فـي السـنة الزراعيـة 2012-2013. أمـا فـي الحملـة الأخيـرة إبَّـان ربيـع 2019 التـي شـنَّها النظـام وروسـيا علـى المنطقـة، فقـد نُهبـت معـدات كافـة الآبـار.

علـى الرغـم مـن عـدم تعـرُّض شـبكة الـريّ فـي الحولـة لأضـرار، فإنـه تـمَّ قطـع الميـاه مـن سـد تلـدو، ممـا أدى إلـى تحـوُّل 6500 هكتـار مـن الزراعـة المرويَّـة إلـى الزراعـة البعليَّـة. فقـد كان يسـيطر علـى شـبكة الـريّ قـوات المعارضـة، فـي حيـن أن السـد كانـت تحـت سـيطرة قـوات النظـام والقـوات الرديفـة التـي منعـت ميـاهه مـن الوصـول لشـبكة الـريّ.

يعود انخفاض المساحة المرويَّة في الغاب إلى الانخفاض الحاد في مستوى المياه في سدي قسطون وأفاميا، حيث إنهما في مستوى الحد الأدنى المطلوب لتزويد قنوات الريّ. فقد انخفض حجم المياه الواردة لشبكات الغاب من 500 مم³ في السنة المطرية 2010-2011 إلى 70 مم³ في السنة المطرية 2012-2013. أما الغاب الغربي، فقد استمر ريُّه من نبع جورين. وبالنسبة إلى سهل الروج الذي تبلغ مساحته 11500 هكتار، فقد كان يُروى من مياه عين الزرقا (إدلب) ومن الآبار في عام 2012، ثم تحوَّلت المنطقة لاحقًا إلى الزراعة البعليَّة بسبب تخريب المحطة. وفي السنوات الزراعية 2011-2012 20129-2013 20139-2014، كان 2000 هكتار لا يستطيع المزارعون الاقتراب منها، بسبب قُربها من منطقة عسكرية. وفي عام 2018، تمَّ تأهيل جزء من شبكة الريّ في سهل الروج التي تروي ما يقارب 1600 هكتار.

لقد حُرمت الأراضي الزراعية المستفيدة من شبكة ريّ عفرين بالضخ من الريّ. في حين أن الأراضي التي تُروى بالراحة ما زالت مرويَّة. وفي عام 2020، لم يبقَ سوى مضخَّة واحدة عاملة من أصل 7 مضخَّات لا تعمل إلَّا بجزء من طاقتها، فالمضخَّة تروي حوالي 150 هكتارًا.

لقد تأثَّر الإنتاج الزراعي في المناطق البعليَّة -التي لم تشهد أعمال عنف- بارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج (البذار والأسمدة والمبيدات) لندرتها، وبسبب ارتفاع أسعار المحروقات الذي أثَّر تأثيرًا مباشرًا في إنجاز الأعمال الزراعية الضرورية. وقد أدى ذلك إلى انخفاضٍ في الإنتاج بلغ ما بين 20 إلى 30%. ومن ناحية أخرى، فإن ظروف عدم الاستقرار التي تسود في الحوض دفعت المزارعين إلى تبنِّي سياسة الاستثمار بالحد الأدنى؛ وذلك لأنهم غير واثقين من قدرتهم على جني المحاصيل، بسبب العديد من المخاطر التي يتعرَّضون لها، كالحرائق أو تبدلات في القوى المسيطرة.

كانت الأشجار المثمرة تغطي قبل الأزمة نحو 50% من المساحة القابلة للزراعة في حوض العاصي. وكانت شجرة الزيتون من أغلب الأشجار المزروعة، بالإضافة إلى أشجار الفستق الحلبي والكرز والتين والرمان والخوخيات والمشمش. لقد تعرَّضت الأشجار كغيرها لأضرار شديدة. ففي بداية عام 2014، تمَّ تخريب 15% من مساحة 26 ألف هكتار من الأشجار في 112 قرية في إدلب وحمص وحماة. وفي عام 2019، بلغت المساحة التي تمَّ إزالة الأشجار منها بالقطع أو الحرق حوالي 60% في منطقة القصير. ويهدف قطع الأشجار -في أغلب الأحيان- إلى بيع الخشب، لكن بعض المصادر تشير إلى أن الهدف كان تأمين مساحة زراعية لزراعة النباتات الممنوعة، كالحشيش أو الخشخاش.

وكذلك فقد تعرَّضت بعض حقول الزيتون -ولكن بدرجاتٍ أقلَّ- للقطع في منطقة عفرين بعد سيطرة «الجيش الوطني» عليها، بهدف التدفئة أو البيع. وكذلك تعرضت أشجار الفستق الحلبي والزيتون للحرق والقطع في ريف حماة.

لقد انخفض الإنتاج الزراعي في موسم 2012-2013 بما يقارب 70%[12] عمَّا كان عليه في السنة الزراعية 2010-2011، وإن لوحظ تحسُّن قليل في الإنتاج في بعض المناطق، فإن الإنتاج ما زال منخفضًا عمَّا كان عليه في السنة الزراعية 2010-2011 بما يعادل 60%؛ لأن قسمًا كبيرًا من الأراضي يتمُّ استخدامها بالحد الأدنى.

٨- المياه: من أجل توطيد الأمن وبناء السلام

في ظل الواقع الحالي للمجتمع السوري، حيث العقد الاجتماعي يميل إلى أن يكون عقدًا اجتماعيًا عنيفًا، فإن المياه تلعب دورًا موحدًا في المجتمع السوري؛ لأنها حاجة أساسية يستخدمها الجميع، وتتمتَّع بخاصيةٍ حياديةٍ بالنسبة إلى جميع أطياف المجتمع السوري[13]. لذلك يمكن القول بأن عملية تأمين مياه الشرب وتقاسمها تُعَدُّ وسيلةً لبدء المفاوضات بين الأطراف المتنازعة، وتجاوز المحنة التي يتعرَّض لها المجتمع السوري، وتعزيز التماسك الاجتماعي بين المستفيدين، كخطواتٍ أولى في عملية المصالحة[14] وتوطيد الأمن والاستقرار. ويجب الإشارة هنا إلى أنه لا يمكن تعميم ذلك على كل أرجاء سوريا. ولذلك لا بدَّ من دراسة مفصلة تأخذ بعينِ الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية لكل حالة على حدة. لقد حدَّدت الدراسة المنجزة من قِبَل معهد جنيف الدولي للعلاقات الدولية وللدراسات التنموية بالتعاون مع جيو اكسبرتيز في عام 2017 ما يقارب من 25 مصدرًا مائيًا يمكن تعزيز السلام من خلال تقاسم مياهها.

الخاتمة

يتميَّز حوض العاصي بموقعه الجغرافي وغناه بالموارد المائية وتنوُّع مناطقه الزراعية التي تؤمِّن تنوعًا غنيًا في الإنتاج الزراعي. وقد جذبت إليه هذه المقوماتُ الاستثماراتِ التنموية منذ مطلع القرن الماضي في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والمواصلات. فقد تركَّزت فيه الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصغيرة، وتحوَّل أكثر من 300000 هكتار من الزراعة البعليَّة إلى الزراعة المرويَّة عن طريق شبكات الريّ العامَّة أو الآبار الخاصَّة. إلى أن وصل إسهام الإنتاج الصناعي والزراعي في حوض العاصي بالنسبة إلى إجمالي الإنتاج في سوريا حوالي 30% و25% على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، يشكِّل حوض العاصي عقدة الوصل بين الداخل والساحل والجنوب والشمال في سوريا، بفضل شبكة الطرق الرئيسة والسكة الحديدية الموجودة فيه. وقد جعلت هذه النشاطات من حوض العاصي منطقةً جاذبةً للهجرة الداخلية. إذ يمثِّل السكَّان في حوض العاصي 25% من إجمالي السكَّان، ويمثلون كامل مكونات الشعب السوري.

على الرغم من أن المشاريع التنموية والإصلاح الزراعي قد تمَّ التخطيط لها أو البدء فيها قبل تولي حزب البعث للسلطة في 8 مارس/ آذار من عام 1963، فإنه استطاع استخدام هذه السياسات والمشاريع التنموية لبناء قاعدة شعبية في الوسط الريفي خلال ثلاثين سنة بعد استلامه السلطة. إلَّا أن العقد

الاجتماعي التضامني بين السلطة البعثية الحاكمة والقاعدة الشعبية قد بدأ بالتدهور ابتداءً من منتصف التسعينيات بسبب السياسات التي اتبعتها السلطة الحاكمة، وتخلّيها عن دعم مستلزمات الإنتاج، وخاصةً في القطاع الزراعي. إن رفع دعم المازوت في عام 2007 قد شكّل الضربةَ القاسمةَ لهذا العقد الاجتماعي. إذ اعتبرت القاعدة الشعبية أن جوهر هذه السياسات المتمثلة في اقتصاد السوق-الاجتماعي هو تخلّي السلطة الحاكمة عنهم لصالح البرجوازية الطفيلية الجديدة المحصورة في الحلقة الاقتصادية المقرَّبة من رأس السلطة الحاكمة. وقد تجلَّى هذ الانفصال ما بين القاعدة الشعبية ورأس النظام من خلال الانتقال السريع للحراك الشعبي من المدن إلى الأرياف والبلدات التي كانت تمثِّل القاعدة الشعبية للسلطة الحاكمة. فقد شمل الحراك التجمُّعات السكنية في حوض العاصي بريفها ومدنها. وسرعان ما تحوَّل هذه الحراك إلى صراعٍ مسلحٍ، وشهد حوض العاصي الأحداث الأكثر دمويةً فيه. وقد شهدت خارطة السيطرة في حوض العاصي بين الفئات المتصارعة في سوريا تحولات كبيرة. ويوجد حاليًا في الحوض قواتٌ من الجيش الروسي (دولة عظمى)، والجيش التركي (قوة إقليمية وعضو في الناتو)، بالإضافة إلى إيران (قوة إقليمية) التي توجد بشكلٍ غير مباشر من خلال وجود حزب الله اللبناني والميليشيات الأخرى التي جلبتها. وكذلك توجد قوى المعارضة وهيئة تحرير الشام وقوى النظام والقوى الرديفة لها. لقد تعرَّض ثلثا سكَّان حوض العاصي -على أقل تقدير- للنزوح، وتعرضت العديد من مناطقه -كالقصير والغاب وكفرزيتا وخان شيخون- لتهجير ممنهج، وتعرَّضت منشآته المائية (مياه الريّ والشُّرب) لأضرار جسيمة أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي الى أكثر من 70%. وكذلك فإن الحصول على مياه الشرب أصبح متعذرًا، وغالبًا ما يكون من مصادر غير آمنة أو ملوَّثة، وأكثر من 50% من سكَّان الحوض يحصلون على أقل من 20 لترًا في اليوم للشخص الواحد.

إن هذه الأهمية لحوض العاصي -التي لاحظناها فيما سبق- قد جعلت منه المنطقة الأكثر تأثُّرًا بالحرب الدائرة على المستوى العسكري أو السياسي، وستبقى منطقة محددة للاستقرار والسلام في سوريا.

الشكل 1: تموضع حوض العاصي وتوزع الطرق داخله

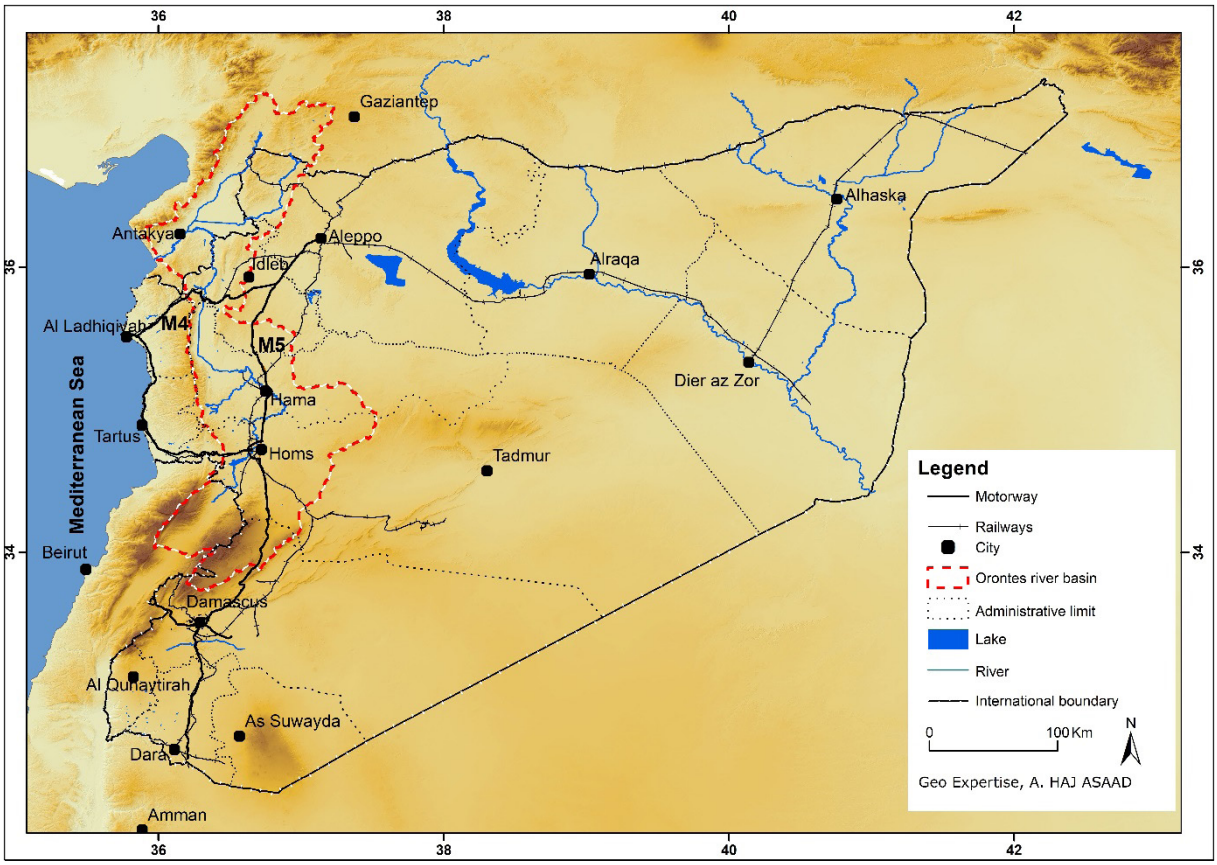

الشكل 2: متوسط الهطول المطري في حوض العاصي

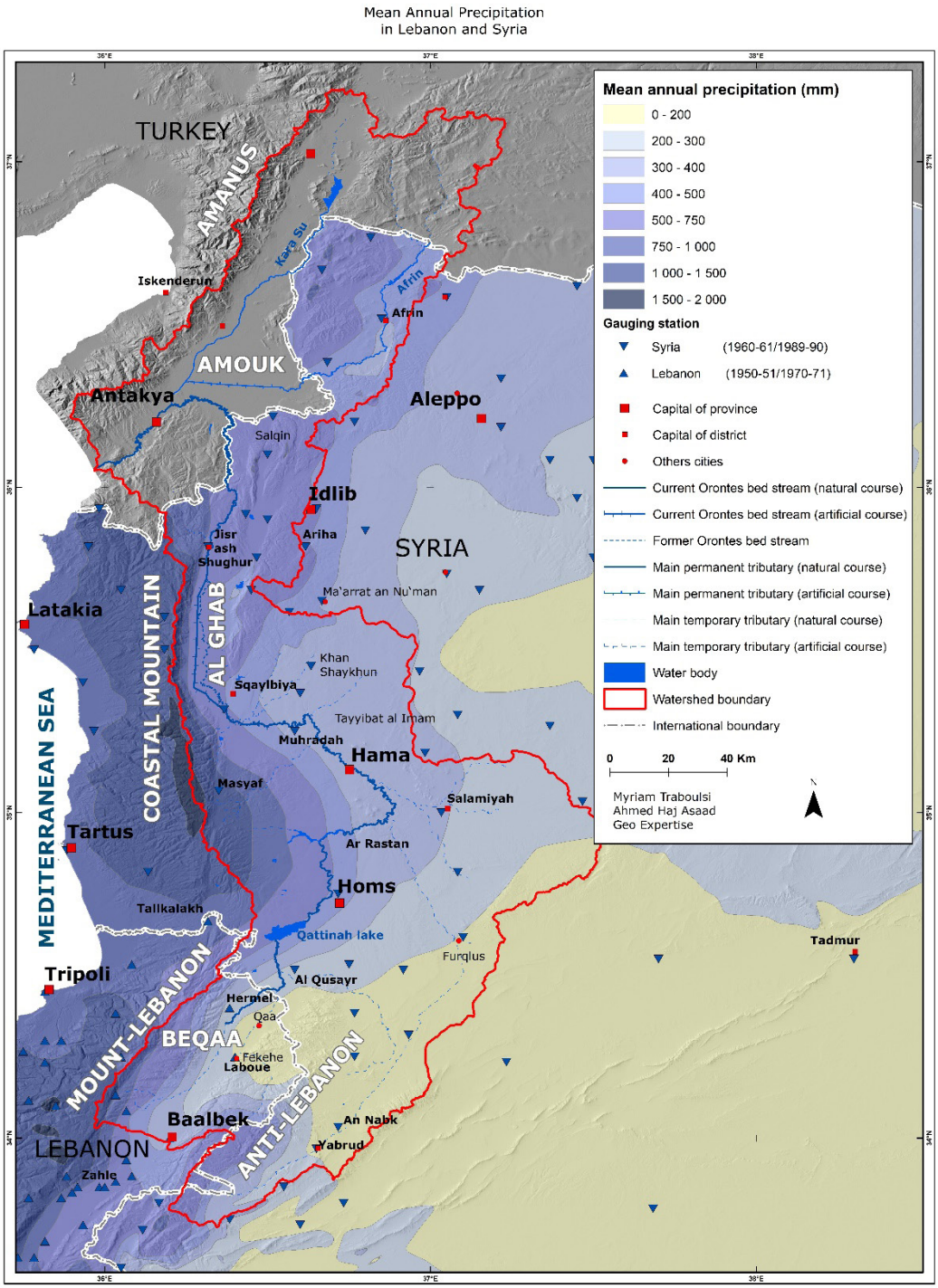

Source : R. Jaubert, M. Saadé-Sbeih, M. Al Dbiyat et A. Haj Asaad (Eds), e Atlas Orontes River .2016 ,Basin

الشكل 3: متوسط الهطول المطري في حوض العاصي في سنة رطبة وفي سنة جافة

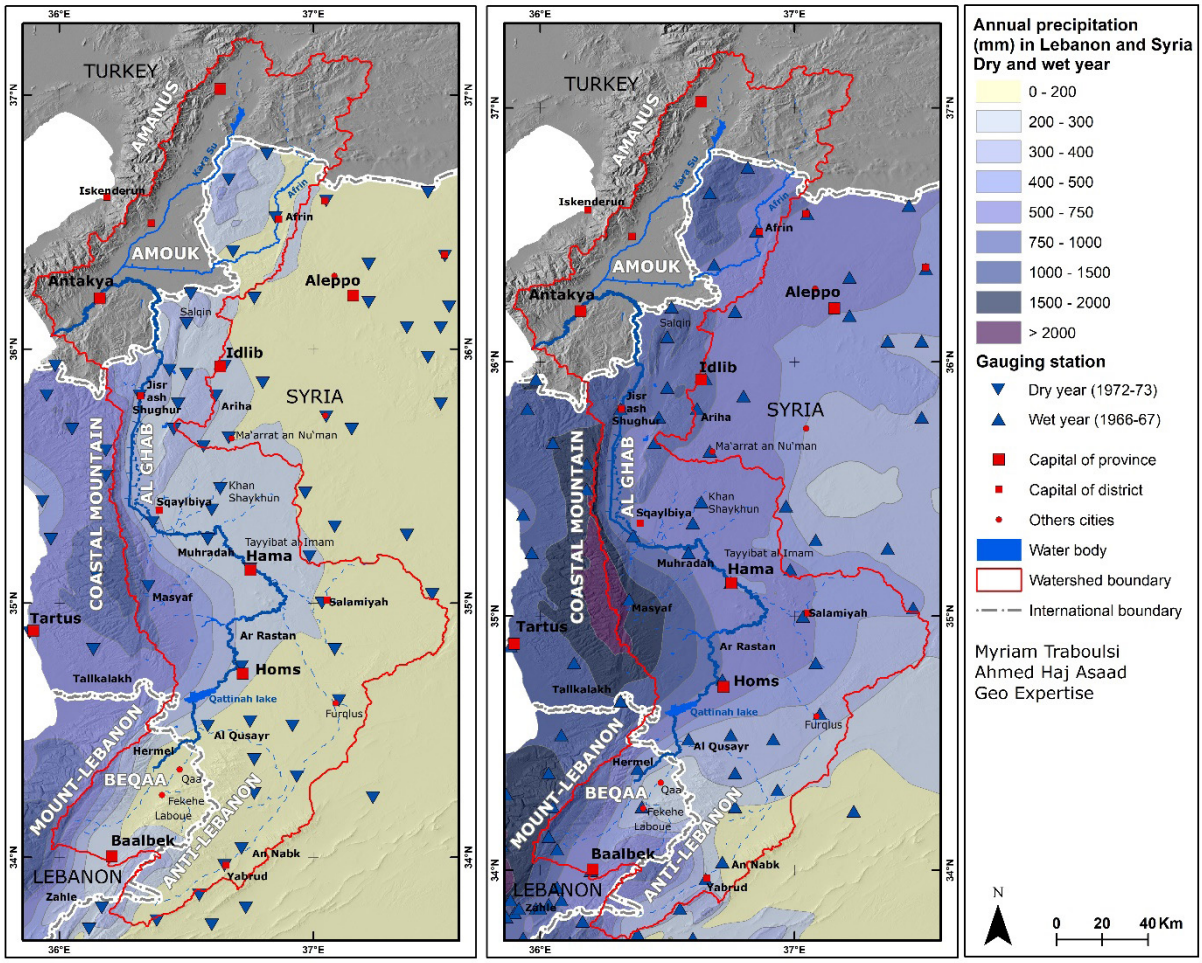

Source : R. Jaubert, M. Saadé-Sbeih, M. Al Dbiyat et A. Haj Asaad (Eds), e Atlas Orontes River Basin, 2016.

الشكل 4: استخدام الأراضي في حوض العاصي عام 2010

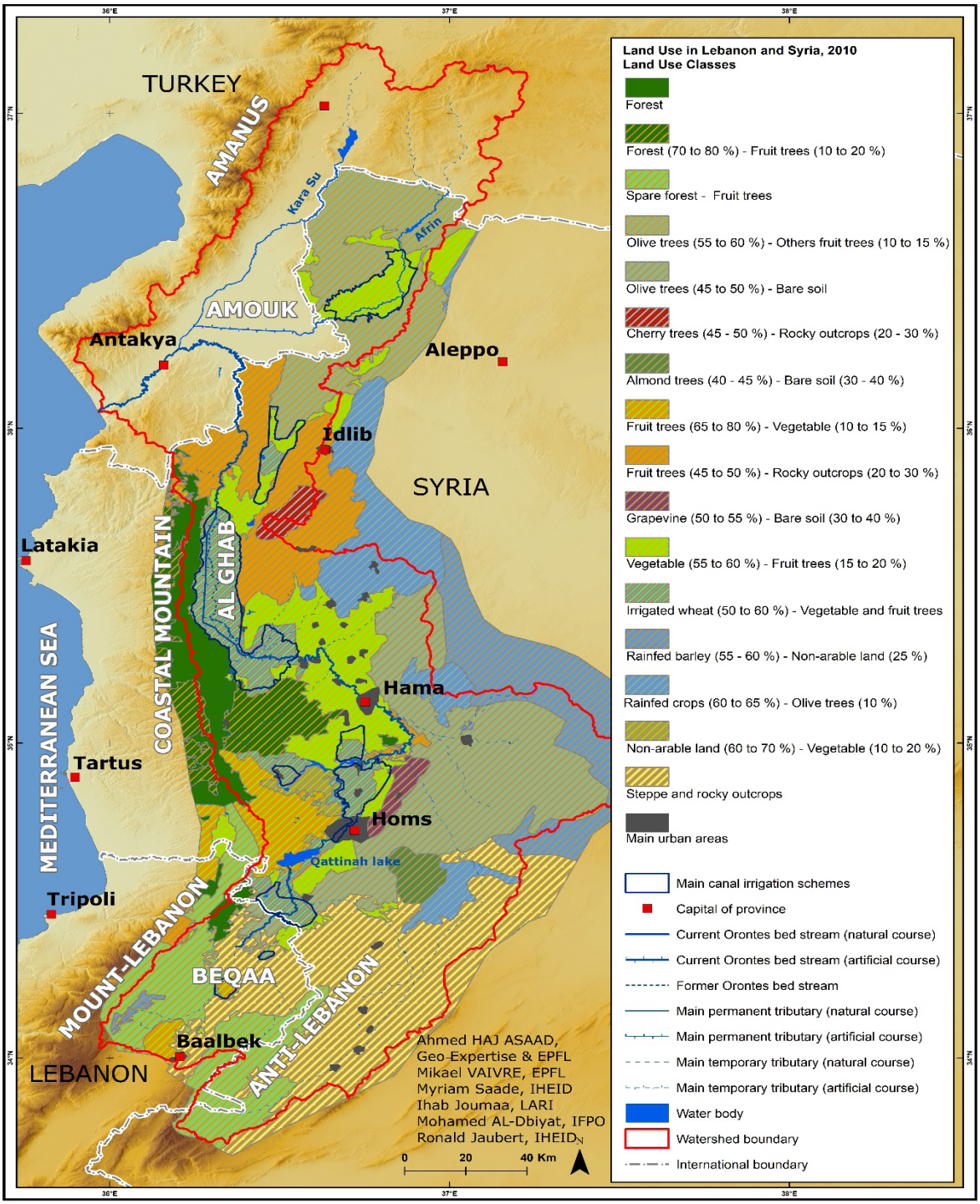

Source : R. Jaubert, M. Saadé-Sbeih, M. Al Dbiyat et A. Haj Asaad (Eds), e Atlas Orontes River Basin, 2016.

الشكل 5: تطور استخدام المياه في حوض العاصي في سوريا

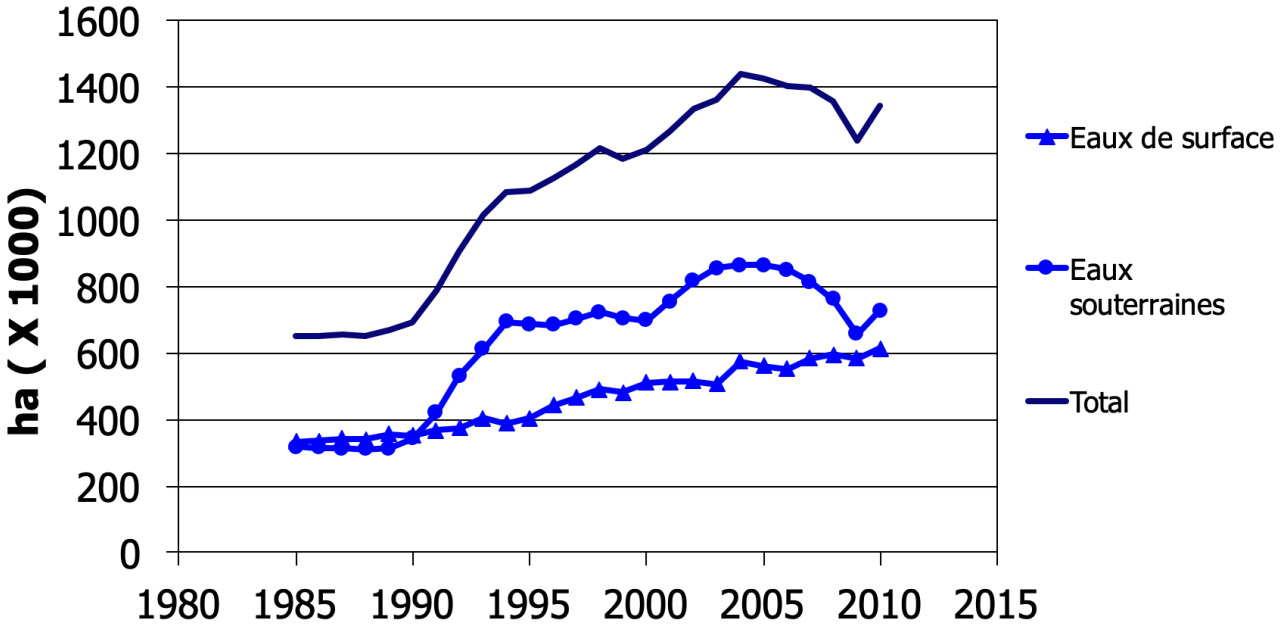

الشكل 6: تدهور المساحات المرويَّة ضمن شبكات الريّ العامة

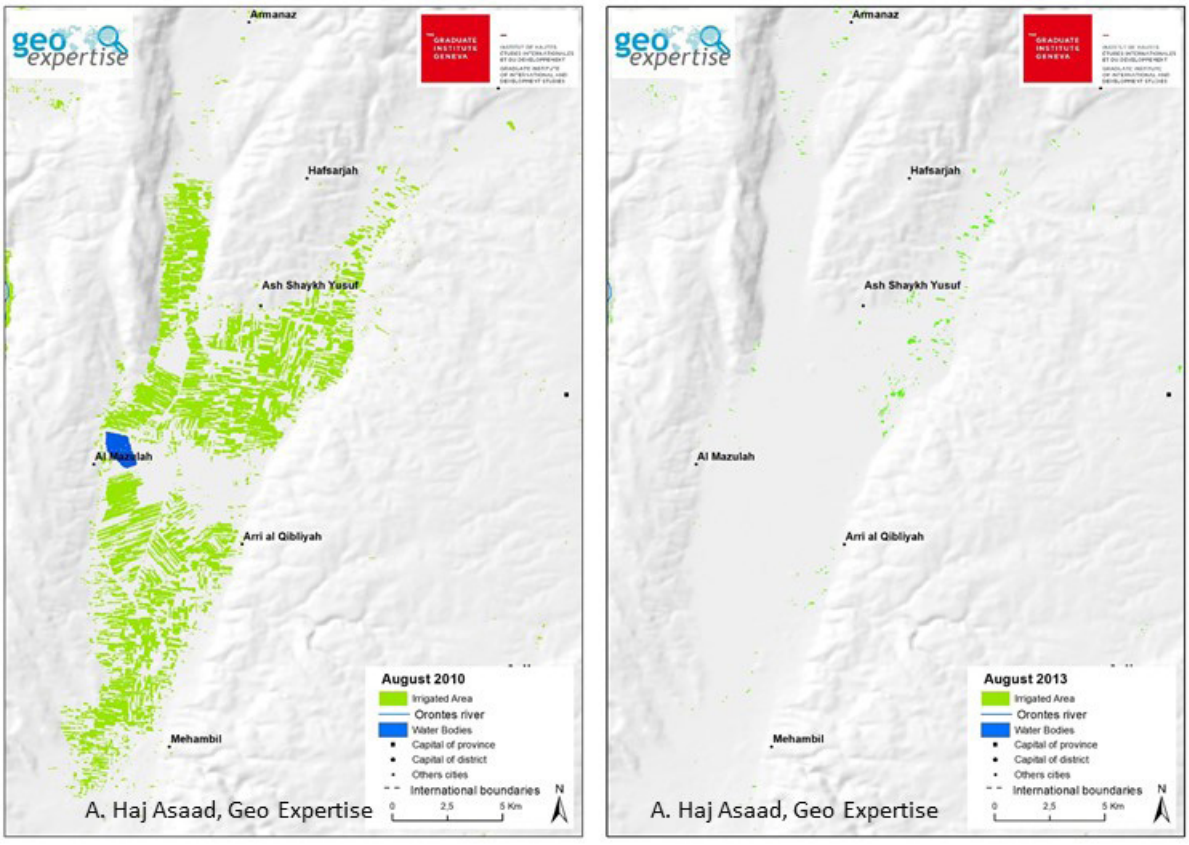

Source : R. Jaubert, M. Saadé-Sbeih, M. Al Dbiyat et A. Haj Asaad (Eds), e Atlas Orontes River Basin, 2016.

المصادر

■ Al-Mahamid, W., Yaseen M. &Al-Atwan S. (2011). The difficulties which confront borrowers from the Agricultural Bank in the Syrian Arab Republic. Damascus University Journal of Agricultural Science, Volume 27, N° 2, p. 290 - 227, Damascus.

■ De Vaumas, E (1952). Les grands travaux d'irrigation en Syrie. *Annales de Géographie*, t. 61, n328°pp. 473-471

■ Duclos, M. (2019). La longue nuit syrienne : dix années de diplomatie impuissante, L'observatoire, Paris,

■ Haj Asaad, A. & Jaubert, R. (2014). Geostrategic stakes and the impact of the conflict in the Orontes River basin. *Confluences Méditerranée*, 184-173 ,(2)2. https://doi.org/10.3917/come.089.0173

■ Jaubert, R., Saadé-Sbeih, M., Al Dbiyat, M. & Haj Asaad A. (Eds), 2016, e Atlas Orontes River Basin.

■ Weulersse J., (1940). L'Oronte. Étude de Fleuve, Arrault, Tours

المراجع

1- عرف هذا العام انطلاق الإصلاحات الاقتصادية في إطار عملية الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها سوريا، وصدر في هذه الأثناء عام 1991 القانون رقم 10 الهادف إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.

2- Ahmed HAJ ASAAD, Ronald JAUBERT, Geostrategic stakes and the impact of the conflict in the Orontes River basin, Confluences Méditerranée, Mai 2014

3- تروي حاليًا 2100 هكتار.

4- De Vaumas Étienne. Les grands travaux d'irrigation en Syrie. In: Annales de Géographie, t. 61, n°328, 1952. pp. 471-473

5- Weulersse J., 1940, L'Oronte. Étude de Fleuve, Arrault, Tours.

6- وكذلك فقد تمَّ توزيع قسمٍ من الأراضي على بعض البدو الرحَّل في سهل الغاب وسهل الروج ضمن سياسة توطين البدو الرحَّل.

7- على الرغم من أهمية سد الفرات في تكوين شعبية حول الحكومة، فإن أضراره الاجتماعية الكبيرة، التي لحقت بمُلَّاك الأراضي من العشائر ومشايخها وكذلك تذمر الأكراد الشديد من إسكان المهجرين من قرى الغمر في مناطقهم، قد أضعف تأثير الدولة في المنطقة، وظلَّ مركز ثقلها واضحًا في حوض العاصي، لأهميته الجغرافية الاستراتيجية، وكثرة المستفيدين من النظام البعثي من انعدام الرابطة الاجتماعية ما بين المُلَّاك السابقين والمستفيدين الجدد

8- تأثَّرت هذه الطبقة أيضًا بإفلاس المصانع الصغيرة التي فَقَدت قدرتها التنافسية، نتيجةً لرفع الدعم عن المحروقات، بالإضافة إلى منافسة البضائع التركية بعد تفعيل اتفاقية التجارة الحرة بين سوريا وتركيا في عام 2007. فقد اضطرت هذه المصانع لتسريح عمَّالها، وأغلبهم من الريف.

9- Al-Mahamid W., Yaseen M., Al-Atwan S., *The difficulties which confront borrowers from the Agricultural Bank in the Syrian Arab Republic*, in Damascus University Journal of Agricultural Sciences. Volume 27, N° 2, p. 290-227, Damascus 15 p.

10- Michel Duclos, La longue nuit syrienne : dix ans de diplomatie impuissante, L'observatoire, 2019, Paris.

11- Ahmed HAJ ASAAD, Ronald JAUBERT, Geostrategic stakes and the impact of the conflict in the Orontes River basin, Confluences Méditerranée, Mai 2014.

12- Ahmed HAJ ASAAD, Ronald JAUBERT, Geostrategic stakes and the impact of the conflict in the Orontes River basin, Confluences Méditerranée, Mai 2014.

13- Ahmed HAJ ASAAD, Ronald JAUBERT et al., Management of the Jalamah, Mirkan and Jawban Water Supply Networks in Northwestern Syria: Water User Associations and Social Cohesion, Geo Expertise, Geneva, 2021.

14- Ahmed HAJ Asaad et al., Pour une négociation locale de la réhabilitation des infrastructures hydrau- liques traversant des lignes de démarcation en Syrie, Rapport interne, 2017, Graduate Institute of Interna- tional and Development Studies et Geo Expertise Geneva, Mai 2017.

عن المؤلف

يتولى أحمد حاج أسعد الاشراف على برنامج حول المياه للاحتياجات الأساسية والتماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود في فترة ما بعد الصراع في سوريا. نشر العديد من المقالات حول موارد المياه وإدارتها في مناطق الأراضي الجافة في حالات الأزمات.
حاصل على إجازة في الهندسة في الاقتصاد الزراعي من جامعة حلب ، سوريا ، وديبلومات عليا في دراسات التنمية والإيكولوجيا البشرية والجيوماتكس من جامعة جنيف. يقوم حاليًا بإكمال درجة الدكتوراه في جامعة لوزان بسويسرا. تركز أبحاث الدكتوراه الخاصة به على إدارة المياه كأداة لبناء السلام والمصالحة بعد الصراع في سوريا.
وهو متعاون علمي مع المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية في جنيف - سويسرا. وهو المؤسس المشارك والمدير التنفيذي للمنظمة غير الحكومية **Geo Expertise** بسويسرا.

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH
للأبحاث الاستراتيجية

research.sharqforum.org

SharqStrategic